



## غيّروا قوانين تملك الأراضي وفتحوا طريق الاستيطان فلسطين... هديّة العثمانيين للحركة الصهيونية العالمية

استغلّت الدعاية العثمانية الجهل المُطبق الذي فرضته على العالم العربي طوال خمسة قرون، لتعزيز تزويرها التاريخي، فقدموا أنفسهم وكأنهم حماةً للديار الإسلامية وعلى رأسها فلسطين، وهو ما استقر في العقل الجمعي العربي، خاصة بعد ترويج أسطورة "أن سقوط الدولة العثمانية سببه الأساسي موقفهم من الاستيطان اليهودي في فلسطين، وأن السلطان عبد الحميد الثاني نفسه كان ضحية".

الحقيقة التاريخية التي تؤيدها الوثائق والأحداث بعيدًا عن التزوير الفج، أن العلاقة الوثيقة التي بناها السلاطين الأتراك مع الحركة الصهيونية، وخاصة مع زعيمها ومؤسسها تيودور هرتزل؛ كانت أكثر إثباتًا ومنطقيّة.

في كتاب دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909)، تكشف الباحثة الأردنية فدوى نصيرات عن مواقف عبدالحميد الثاني من نشاط الحركة الصهيونية في السلطنة العثمانية، وسعيها الدؤوب لشراء الأراضي وبناء المستوطنات في فلسطين، وعن طريقة تعايطه الفعلي مع هذا الملف، ومدى جديته وصرامته في منع التمدد الاستيطاني في فلسطين ومدى قدرته على حماية الأرض والمقدسات هناك.

وينسف هذا الكتاب ما يُمكن تسميته بـ"المسلمة التاريخية"، التي رُوج لها كثيرًا، والتي تقول: إن عبدالحميد الثاني كان شديد الحرص على منع قيام كيان صهيوني في فلسطين، لكن الحقيقة تعكس مواقفه الحقيقية من المشروع الصهيوني في فلسطين، إذ كانت عكس ذلك تمامًا، بل ساهمت في سقوطها وضياعتها.

ولعل أدق وصف يمكن إطلاقه على العلاقة بين الصهيونية العالمية والسلطنة العثمانية، هي أنها "لم تكن وليدة المصادفة"، لقد بدأت إرهاباتها، منذ استقبال الأتراك اليهود بأعداد كثيرة في أعقاب فرارهم من الأندلس إثر سقوطها، وكذلك استقبال هجرات أخرى من أوروبا الشرقية وروسيا، وتوطيئهم مع اليهود الأتراك في مدن ومناطق عديدة منها إسطنبول.

كل ذلك أسس لقومية يهودية واسعة النفوذ أدارها الصهاينة داخل الدولة العثمانية، وكانت ذات تأثير سياسي واقتصادي، ساهم لاحقًا في تنفيذ خططهم بمساعدة السلطنة للاستيلاء على فلسطين، ولم تكن علاقة الصهيونية العالمية بالدولة العثمانية سرية، ولم تكن الدولة العثمانية تخشى أو تتغافل عنها، لكن الدعاية التي أطلقت فيما بعد حاولت إطفاء الحرائق التي خلفتها تلك العلاقة وخاصة بيع العثمانيين فلسطين لصالح الحركة الصهيونية.

### يكشف تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية في مذكراته أن عبدالحميد الثاني وافق على بيع فلسطين مقابل المال

يقول زعيم الحركة الصهيونية تيودور هرتزل في مذكراته: "السلطان عبدالحميد وعدنا بدولة يهودية مستقلة، مقابل تسديد ديونه"، إذ إن الدولة العثمانية التي وُضعت بالرجل المريض كانت في أسوأ حالاتها وخزینتها مُفلسة، فلم يجد السلطان عبد الحميد إلا هرتزل ليتكلم من إنقاذ سلطنته المتهوية، بادئًا مفاوضات ومراسلات سرية بينهما إلى أن توصلوا إلى صيغة عنوانها المال مقابل فلسطين، واستمرت تلك المفاوضات ثمان سنوات (1896-1903)، وأسفرت في النهاية عن قيام دولة إسرائيل على حساب فلسطين التاريخية.

تطورت العلاقة بين قوميتين تركية ويهودية، وجدتا أنفسهما في وسط محيط عربي، ومصالحهما تستوجب التعاون حتى لا يتسبب ذلك المحيط في ابتلاعهما، لقد تعاملت السلطنة وأجهزتها الحكومية مع صهاينة اليهود وكأنهم حلفاء، ومع العرب وكأنهم أعداء، حين منحت اليهود الامتيازات والنفوذ وقربتهم، وحاصرت العرب وخوّنتهم.

ويؤكد الدكتور أحمد نوري النعيمي أن اهتمامات ومحاولات الحركة الصهيونية لدى السلاطين العثمانيين لإقامة دولتهم في فلسطين، لا تعود إلى ظهور الحركة الصهيونية في مؤتمر بازل عام (1897)، بل إلى تاريخ سابق، لاسيما بعدما أصبحت هذه الاهتمامات واضحة، منذ اتبعت السياسة الروسية استراتيجية جديدة ضد اليهود عام (1882)، وهذا لا يعني بأن صهاينة اليهود لم يعملوا قبل هذا التاريخ أيضًا، إذ إنه بعد استقرارهم في الدولة العثمانية بعد طردهم من إسبانيا، انصبت جهودهم على السيطرة على المجالات الحيوية في الدولة العثمانية بعد أن اعتنق قسم من هؤلاء الدين الإسلامي، وعرفوا فيما بعد بيهود الدونمة.

لقد كانت جهود صهاينة اليهود لإقامة دولتهم المزعومة في فلسطين واضحة جدًا، ولم تكن سرية كما يزعم العثمانيون، وخاصة بعد استقبال دفعات كبيرة من يهود روسيا، حيث أصدر السلطان مجموعة من الأوامر لتسهيل حياتهم ومنحهم الجنسية العثمانية مباشرة، وذلك يعني أنهم أصبحوا على قدم المساواة مع رعايا السلطنة، يحق لهم ما يحق لغيرهم، وهو ما انعكس على فلسطين عندما بدأت حمى شراء الأراضي لصالح اليهود من السكان الفلسطينيين المحليين، بل كان تسجيلها في دوائر الأراضي العثمانية وإزالة أي قوانين تعارضها، وذلك ما ساهم في إقامة المستعمرات.

ذلك الترحيب والتساهل مع صهاينة اليهود، دفعهم للضغط على السلاطين العثمانيين للسماح بالهجرة المباشرة من أوروبا إلى فلسطين، وهو ما حصل لاحقًا، وفي الوقت نفسه أصدرت الدولة العثمانية قرارات لصالح اليهود، فاستغلوها في زيادة هجرتهم إلى فلسطين وإقامة مستعمرات صهيونية.

وللأسف كان الاختراق الصهيوني عميقًا جدًا في كواليس السلطنة، إذ عمد اليهود المهاجرون إلى ريشة المسؤولين العثمانيين خاصة في متصرفية القدس، والدفع لتغيير القوانين، وبالترامن مع ذلك بذل العثمانيون وخاصة عبدالحميد الثاني جهودًا كبيرة لتمكين اليهود من فلسطين التاريخية، من أهمها تغيير قانون تملك الأراضي ليتيح لليهود التملك، بعد أن كان هذا ممنوعًا عليهم.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن تغيير قانون تملك الأجانب للأراضي جاء نتيجة ديون الدولة العثمانية لدى أوروبا، فسمحوا بذلك أملًا في الحصول على أموال، فتدفق اليهود بأموالهم، إضافةً إلى أن الكنائس الأوروبية قد أخذت تهتم بشراء مساحات كبيرة من الأراضي، وأخذت أيضًا تعمل على رفع أسعار الأراضي في مناطق القدس ويافا وحيفا؛ لتحقيق أقصى حد من الأرباح.

وتشير الباحثة فدوى نصيرات إلى أن عبدالحميد الثاني أصدر عام (1887) فرمانًا بتشكيل متصرفية القدس، حيث حوّلها إلى كيان إداري مستقل عن ولاية سوريا، ويرتبط حاكمها بالسلطان مباشرة في إسطنبول، كل ذلك لتسهيل اتخاذ القرارات التي تدعم المشروع الصهيوني، مع أن الوجود اليهودي كان يتزايد قبل ذلك.

كل هذا جعل العلاقة بين الحركة الصهيونية والبلاط العثماني تثمر فعليًا على الأراضي الفلسطينية تحديًا، فقد تحوّلت من جهود فردية مجرّدة ومنازل عبثية متناثرة، إلى جهود منظمة تحكمها القوانين التي صدرت لتسهيل الاستيطان والأموال التي تدفقت لحماية المستوطنات وتمكينها من الصمود في وجه المحيط العربي.

تضاعف أعداد اليهود في فلسطين في عهد عبدالحميد الثاني ثلاثة أضعاف، كما تؤكد الباحثة فدوى نصيرات، بعدما تزايدت أعدادهم من 25 ألفًا عام (1882) إلى 80 ألفًا عام (1908)، وتضاعفت نسبتهم إلى السكان من 5% إلى 11%، وكانوا يملكون عام (1909) أكثر من 400 ألف دونم في فلسطين في أفضل وأخصب أراضيها، منها 275 ألف دونم باسم الصهيوني اليهودي المشهور روتشيلد، الذي كان على صداقة قوية وشخصية مع عبدالحميد، وأسسوا في ذلك العام مدينة تل أبيب بجوار مدينة يافا، التي صارت عاصمةً لإسرائيل فيما بعد.

التاريخ الحقيقي وليس المزور، هو من يُثبت أن العثمانيين لم يكونوا أبدًا أمناء على الأراضي والمقدسات الإسلامية، بل بدلًا من إعادة الأراضي لأصحابها، سلموها لمحتل آخر، لقد فرّط الأتراك فيما لا يملكونه لصالح من لا يستحقون، ولعلنا نتذكر هنا كيف تنازل العثمانيون من أجل مصالح ضيقة عن ليبيا للإيطاليين، والجزائر للفرنسيين، وأخيرًا فلسطين لصالح الحركة الصهيونية التي بنت دولتها الحلم، دولة إسرائيل بدعم ومساندة من السلاطين العثمانيين.

1) أحمد نوري النعيمي، الدولة العثمانية واليهود (بيروت: دار البشير، 1997).

2) أمين مسعود، ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858-1918 (عمّان: مؤسسة عبدالحميد شومان، 1996).

3) آندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر، 1991).

4) إمبرا لوفونا فاديغا، اليهود في الإمبراطورية العثمانية صفحات في التاريخ، ترجمة: أنور محمد إبراهيم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2020).

5) هاميلتون جيب وآخر، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد المجيد القيسي (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1997).